العرب
الخميس 2019/10/17
السنة 42 العدد 11500

واشنطن تحول الحرب ضد طهران إلى الميدان الإلكتروني

الولايات المتحدة تستهدف منظومة إيران الإلكترونية ردا على ضرب أرامكو

تعي الولايات المتحدة جيدا أن الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران قد يضع المنطقة بأسرها في فوضى لا يمكن التنبؤ بتداعياتها على الاقتصاد والأمن العالميين، لكن ذلك لا يقلص من عزم واشنطن على تقليم أظافر طهران والتصدي لسلوكها العدواني في المنطقة. ووجدت واشنطن في الهجمات الإلكترونية، الأقل كلفة والأكثر نجاعة، سبيلا للردع وتحجيم النفوذ.

واشنطن – أعلن مسؤولان أميركيان، الأربعاء، عن تنفيذ الولايات المتحدة الأميركية عملية إلكترونية سرية استهدفت إيران في أعقاب الهجوم الذي وقع في 14 سبتمبر الماضي على منشآت نفط سعودية وحملت واشنطن والرياض مسؤوليته لطهران.

وقال المسؤولان إن العملية تمت في أواخر سبتمبر واستهدفت قدرة طهران على نشر "الدعاية".

وقال أحد المسؤولين إن الضربة أثرت على معدات، لكنه لم يذكر تفاصيل أخرى.

ويرى متابعون أن هذه الضربات تكشف مدى سعي إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للتصدي لما تراه عدوانا إيرانيا دون تصعيد الأمر إلى صراع أوسع نطاقا.

ويبدو أن هذا الهجوم يتنزل في إطار جهود واشنطن لردع طهران دون أن تسجل أضرارا بشرية أو مادية مكلفة للولايات المتحدة التي أيقنت خلال عهدة ترامب أن التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط وغيره في السابق أضرت بمصلحة البلاد.

إليسا سميث

لا نعلق على العمليات الإلكترونية لاعتبارات تتعلق بأمن العمليات

ويشير متابعون إلى أن هذه العملية محدودة النطاق أكثر من عمليات أخرى مماثلة استهدفت إيران هذا العام بعد إسقاط طائرة أميركية مسيرة في يونيو الماضي وهجوم تردد أن الحرس الثوري الإيراني شنه على ناقلات نفط في الخليج خلال مايو.

واتهمت آنذاك الولايات المتحدة والسعودية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا إيران بالضلوع في هذه الهجمات.

ولم تتوقف طهران عند تهديد ناقلات النفط فحسب حيث شنت الميليشيات الحوثية في اليمن هجوما صاروخيا على منشآت أرامكو النفطية السعودية.

ولاقى هذا الهجوم تنديدا دوليا علنيا واسعا، بالإضافة إلى تحميل دول فرنسا وبريطانيا والسعودية وألمانيا والولايات المتحدة طهران مسؤولية الوقوف وراء هذه الهجمات.

ولم تقف واشنطن والعربية السعودية مكتوفتي الأيدي في مشاهدة العبث الإيراني بأمن المنطقة وهو ما أرغم وزارة الدفاع الأميركية، البنتاغون، على إرسال آلاف الجنود والمعدات الإضافية لتعزيز الدفاعات السعودية في أحدث انتشار للجيش الأميركي في المنطقة هذا العام.

ورفضت وزارة الدفاع التعليق بشأن الهجوم الإلكتروني الذي تم شنه على طهران.

وقالت إليسا سميث المتحدثة باسم الوزارة "لا نناقش العمليات الإلكترونية أو المخابراتية أو التخطيط، وذلك لاعتبارات تتعلق بسياسة الوزارة وأمن العمليات".

وتحديد أثر الهجوم قد يستغرق أشهرا، لكن الضربات الإلكترونية تعتبر خيارا أقل استفزازا ودون مستوى الحرب التي تكلف خسائر بشرية ومادية فادحة. وقال جيمس لويس خبير الإنترنت بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن "يمكنك إلحاق أضرار دون قتل أحد أو تفجير أي شيء، يضيف ذلك خيارا لم يكن لدينا من قبل، واستعدادنا لاستخدامه أمر مهم".

ولكن لويس أكد على ضرورة توخي الحذر في مواجهة طهران قائلا "إنه قد يكون من غير الممكن ردع السلوك الإيراني حتى بالضربات العسكرية التقليدية".

ولا يعد هذا الهجوم الإلكتروني الأول من نوعه الذي تنفذه واشنطن حيث نفذت في يونيو هجوما آخر استهدف نظم تسليح إيرانية، وذلك في رد على حادثة إسقاط الطائرة الأميركية.

وأدى الهجوم الإلكتروني إلى تعطيل نظم لتوجيه وإطلاق الصواريخ، وفقا لصحيفة واشنطن بوست الأميركية.

واشنطن تثأر لأرامكو باستهداف المنظومة الدفاعية الإلكترونية لطهران

وتصاعد التوتر في الخليج بشدة منذ مايو 2018 عندما انسحب ترامب من الاتفاق النووي الموقع مع إيران في عام 2015 والذي يفرض قيودا على برنامجها النووي في مقابل تخفيف العقوبات.

ولم يتضح منذ ذلك الوقت ما إذا كانت الولايات المتحدة قد نفذت هجمات إلكترونية أخرى منذ الهجوم الذي وقع في أواخر سبتمبر.

وكانت إيران قد استخدمت نفس هذه الأساليب مع الولايات المتحدة، فقد حاولت مجموعة قرصنة على صلة بالحكومة الإيرانية في ما يبدو هذا الشهر، التسلل إلى حسابات بريد إلكتروني تتعلق بحملة ترامب الانتخابية.

وعلى مدى 30 يوما بين أغسطس وسبتمبر نفذت الجماعة التي أطلقت عليها شركة مايكروسوفت اسم "فوسفوراس" أكثر من 2700 محاولة لتحديد هوية حسابات مستخدمين ثم هاجمت 241 حسابا منها.

وفي العام الماضي، وجد تحقيق أجرته وكالة رويترز أن أكثر من 70 موقعا إلكترونيا ينشر دعاية إيرانية في 15 دولة في عملية بدأ خبراء أمن الإنترنت وشركات التواصل الاجتماعي والصحافيون لتوّهم كشف النقاب عنها.

ويقول متابعون إن المعارك بين الأطراف الفاعلة دوليا، اليوم، انتقلت إلى الفضاء الإلكتروني الذي يتم من خلاله التخطيط والتنفيذ بالأسلحة التقليدية وهو ما جعل البعض يذهب إلى أنه هناك تسابق وتلاحق لحماية المعطيات الخاصة بالأنظمة الدفاعية لبعض الدول وكذلك لمؤسساتها الحيوية على غرار الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وغيرها.

لودريان يبحث في بغداد آليات محاكمة الجهاديين الفرنسيين

بغداد – يبدأ وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان زيارة رسمية الخميس للعراق بهدف الاتفاق مع المسؤولين العراقيين على "آلية لمحاكمة الدواعش الفرنسيين الذين تحتجزهم العراق بعد قتالهم إلى جانب تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق".

وقال لودريان في بيان له، الأربعاء، إنه سيلتقي مع نظيره العراقي محمد علي الحكيم، الخميس، وبعدها سيعقدان مؤتمرا صحافيا مشتركا.

ولا يعد هذا التحرك من جانب فرنسا الأول من نوعه الذي يستهدف إيجاد حل لدواعشها الذين جرى إلقاء القبض عليهم في دول العراق وسوريا وغيرها حيث اتفق في فبراير الرئيس العراقي برهم صالح مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، على تسليم العراق 13 فرنسيا من مقاتلي داعش، ألقي عليهم القبض أثناء قتالهم في صفوف التنظيم في سوريا.

ويبدو أن التحرك الفرنسي هذه المرة يأتي لاستباق احتمال تفاقم الأوضاع شمال سوريا جراء العملية العسكرية التي تقوم بها تركيا هناك إذ يتواجد عدد هائل من الدواعش في مخيمات، يهدد الهجوم التركي بفرارهم ما قد يطال الأمن الأوروبي وأمن عديد البلدان الأخرى التي تشهد صراعات على غرار ليبيا.

وذكرت السلطات الكردية، الأحد الماضي، أن 800 من أفراد عائلات مقاتلي التنظيم المحتجزين في مخيم عين عيسى فروا بسبب القصف التركي.

وكان وزير الخارجية الفرنسي قد قال، الأربعاء، إن تسع فرنسيات من المحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية الكردية بتهمة الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية قد تمكنّ من الهرب.

وعلى الرغم من ذلك حاول لودريان البعث برسائل طمأنة للجميع مشيرا إلى أن المخيمات التي يسيطر عليها الأكراد وتؤوي الجهاديين المعتقلين في شمال شرق سوريا ليست مهددة فعلا بالهجوم التركي المستمر في تلك المنطقة.

وقال لودريان خلال تصريحات صحافية "بحسب علمي، وفي الوقت الراهن، فإن الهجوم التركي وتموضع قوات سوريا الديمقراطية لم يؤديا إلى تهديد سلامة وأمن تلك المخيمات الواقعة بشكل رئيسي في شمال شرق سوريا". ومنذ بداية الحرب على التنظيمات الإرهابية داخل سوريا والعراق تسلمت السلطات في بغداد مئات الدواعش الحاملين لجنسيات مختلفة منها الفرنسية وغيرها.

ولم يقع حل مشكلة هؤلاء إما بإعادتهم لباريس أو بقائهم في بغداد حيث تشترط العراق محاكمتهم بحسب ما ينص عليه القضاء العراقي.

وتصل هناك الأحكام إلى الإعدام وهو ما جعل باريس تسعى جاهدة لمنع إعدام 6 من دواعشها الذين قاتلوا في صفوف تنظيم داعش الإرهابي لسنوات في سوريا وسلمتهم قوات سوريا الديمقراطية التي حاربت التنظيم مع التحالف الدولي للعراق.

وتحتجز قوات سوريا الديمقراطية حاليا حوالي 12 ألف مقاتل من تنظيم الدولة الإسلامية في السجون التي تخضع لسيطرتها شمال سوريا بينهم قرابة 3000 أجنبي وفقا لمصادر كردية.

ويعيش، كذلك، في مخيمات النازحين في شمال شرق سوريا نحو 12 ألف أجنبي هم 8 آلاف طفل و4 آلاف امرأة.

جان إيف لودريان

تسع فرنسيات محتجزات لدى قسد تمكنّ من الهرب

وبالتوازي مع جهود فرنسا الأحادية تبحث معها ست دول أوروبية أخرى وهي بريطانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا والسويد والدنمارك منذ عدة أشهر إمكانية تشكيل محكمة دولية في العراق لمحاكمة المقاتلين الأجانب وذلك بسبب اعتراض باريس على أحكام المحاكم العراقية خاصة المتعلقة بالإعدام.

وأثار الهجوم الذي تقوده تركيا على الشمال السوري مخاوف فرنسا وبصفة أقل شركاءها الأوروبيين من أن يهدد هذا الهجوم أمنها وأمن دول التكتل.

وتشير عديد المصادر المتطابقة إلى أن باريس تحركت على أكثر من صعيد وتبحث إمكانية بعث جيش أوروبي موحد بعد "الخيبة" التي منيت بها الدول الأعضاء من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد قراره الأخير القاضي بسحب القوات الأميركية من سوريا.

وتهدف مهام هذا الجيش إلى التدخل في مثل هذه الحالات لمنع تفاقم الأخطار التي تحدق بدول التكتل الأوروبي.

ألمانيا قلقة من تفاقم جرائم اليمين المتطرف

هاله (ألمانيا) – حذر رئيس حكومة ولاية تورينغن الألمانية، بودو راميلوف، من اعتبار الهجمات القاتلة الأخيرة التي قام بها متطرفون يمينيون أعمالا إجرامية فردية، أو تحميل مسؤوليتها فقط إلى حزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني الشعبوي.

وقال السياسي المنتمي لحزب "اليسار" في تصريحات صحافية، الأربعاء، "هذا مثل الانعكاس، فمنذ حدوث جرائم القتل التي تورطت فيها خلية "أن.أس.يو" اليمينية المتطرفة ومقتل المسؤول الحكومي في مدينة كاسل، فالتر لوبكه، اتضح أننا نتعامل في ألمانيا مع إرهاب بني". ويشار إلى أن "الإرهاب البني" يظهر في النقاشات الألمانية المتعلقة بالعنف اليميني، ويشير اللون البني هنا إلى لون الزي الخاص بالنازيين إبان الدكتاتورية النازية.

وذكر راميلوف أنه لا يقصد بالطبع هنا الدفاع عن حزب "البديل من أجل ألمانيا"، موضحا في المقابل أنه من السذاجة تحميل الحزب مسؤولية الهجوم الذي وقع قبل أسبوع في مدينة هاله، وقال "حزب البديل من أجل ألمانيا أظهر فقط ما كان موجودا من قبل. وبالتأكيد هو يخدم الأوساط اليمينية المتطرفة".

وتتالى الدعوات في ألمانيا المنادية بضرورة وضع حد للخطاب اليميني الذي أدى إلى أعمال إجرامية فردية باتت تهدد الأمن والسلم المجتمعيين في ألمانيا.

ودعا الرئيس السابق يواخيم غاوك إلى ضرورة التحلي بالمزيد من ثقافة الاختلاف في المجتمع.

وقال غاوك، الأربعاء، خلال جولة له في معرض الكتاب بمدينة فرانكفورت غربي ألمانيا إن التسامح لا يعني قبول مواقف الآخرين بدون نقد، وأوضح "التسامح يعني ألا نستحب الأمر، وألا نحترمه أيضا أو نقره ويعني ذلك أنني أتشاجر معك، ولكنني أتعامل معك بجدية كشريك نزاع".

وأضاف أنه يجب أن يكون هناك مساحة في أي مجتمع منفتح للأشخاص الذين لا يشاركون قناعتهم الشخصية، قائلا "يجب ألا أتساهل في ذلك، ولكن سيكون لديّ مطالب لهم".

وذكر الرئيس الألماني السابق مثالا على ذلك مذكرا بـ"المهاجرين من الوسط الإسلامي الذين يعاملون زوجاتهم وبناتهم على نحو ليس مقبولا حاليا حقا في مجتمع منفتح"، لافتا إلى أنه غالبا ما يكون هناك قصور في التبادل النشط للحجج والبراهين دون أن يرغب كل طرف في تدمير الأخر.

وتأتي هذه الدعوات بعد محاولة ألماني مدجج بالسلاح، الأربعاء الماضي، التسلل إلى معبد يهودي في مدينة هاله، حيث كان يتواجد نحو 50 فردا للاحتفال بأهم عيد يهودي "يوم كيبور". وعندما أخفق الرجل في خططه، قام بإطلاق النار عشوائيا على أفراد في الشارع، ما أسفر عن مقتل امرأة بالغة من العمر 40 عاما، ورجل 20 عاما، كانا داخل مطعم للشاورما، كما أصيب آخرون.

شبح النازية

مساع حذرة لتطويق الاحتجاجات في كتالونيا

مدريد – دان رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز العنف داخل إقليم كتالونيا والهتافات المناوئة لإسبانيا، قائلا إن الحكومة ستواصل "ضمان الأمن" في المنطقة.

وأجرى سانشيز محادثات طارئة مع قادة المعارضة، الأربعاء، لبحث الاحتجاجات العنيفة للانفصاليين في كتالونيا. وقال في بيان على تويتر "العنف يسعى لكسر التعايش في كتالونيا".

وخرج الآلاف من أنصار الحركة الانفصالية في إقليم كتالونيا، شمال شرقي إسبانيا، في احتجاجات، الأربعاء، لليوم الثالث على التوالي، بعد صدور حكم قضائي مثير للجدل بحق 9 من قادة الحركة.

وبدأت احتجاجات "مسيرات من أجل الحرية" في خمس مدن كتالونية بهدف الوصول إلى العاصمة الإقليمية برشلونة، الجمعة القادم.

وبسبب هذه الاحتجاجات طالبت رابطة الدوري الإسباني لكرة القدم بنقل مباراة الكلاسيكو بين فريقي ريال مدريد وبرشلونة المقررة الأسبوع المقبل (26 أكتوبر) إلى مدريد.

وكانت المحكمة العليا في إسبانيا قد أصدرت، الاثنين، أحكاما بالسجن لفترات تتراوح بين 9 سنوات و13 سنة بحق تسعة من الزعماء الانفصاليين بتهمة إثارة الفتنة بسبب دورهم في إجراء استفتاء حول استقلال الإقليم عن إسبانيا.

وجاءت الأحكام بعد أكثر من عامين على إجراء الاستفتاء في 01 أكتوبر 2017 حول ما إذا كان سيتم إعلان إقليم كتالونيا القوي اقتصاديا دولة مستقلة أم لا وهو ما لاقى تأييدا شعبيا حيث صوتت الغالبية بـ"نعم للانفصال".

ومنذ بدء الاحتجاجات عشية إصدار الحكم، الاثنين، تم اعتقال أكثر من 50 شخصا وأصيب 125 شخصا، من بينهم رجال شرطة، وسط مظاهرات مناهضة لإسبانيا في الإقليم مساء الثلاثاء.

وتحولت الاحتجاجات إلى أعمال شغب، حيث وقعت اشتباكات بين المحتجين والشرطة، مع إضرام النار في الحواجز التي وضعت بهدف احتواء الحشود.

وشجع الزعيم الانفصالي كارلس بوجديمون، الذي لم يكن ضمن الذين تمت محاكمتهم، المتظاهرين عبر تويتر على مواصلة التعبئة في "تسونامي ديمقراطية". وفرّ بوجديمون إلى بلجيكا في عام 2017 عندما قامت السلطات الإسبانية بقمع الحركة الانفصالية، وجددت إسبانيا في الآونة الأخيرة محاولاتها لتسلمه. ووصف أحكام المحكمة الإسبانية العليا، الاثنين، بأنها "فظيعة".